

Distr.: General
25 March 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة السادسة والأربعون

22 شباط/فبراير - 19 آذار/مارس 2021

البندان 2 و 3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

موجز الاجتماع الثالث المعقود في الفترة الفاصلة بين دورتين من أجل التحوار

والتعاون بشأن حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان*

موجز

قرر مجلس حقوق الإنسان، في قراره 19/43، عقد ثلاثة اجتماعات لمدة نصف يوم لكل منها في الفترة الفاصلة بين دورتين من أجل الحوار والتعاون بشأن حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، على أن تُعقد قبل اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المقرر عقدها في أعوام 2021 و2022 و2023.

ويتضمن هذا التقرير موجزاً لأول هذه الاجتماعات الثلاثة الذي عُقد في 14 كانون الثاني/يناير 2021. وهذا الاجتماع شكل الاجتماع الثالث المعقود في الفترة الفاصلة بين دورتين من أجل التحوار والتعاون بشأن حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد عُقد الاجتماعان السابقان في كانون الثاني/يناير 2019 وكانون الأول/ديسمبر 2019.

* قُدم هذا التقرير بعد الموعد النهائي بسبب ظروف خارجة عن إرادة الجهة التي قدمته.



أولاً - مقدمة

1- في 14 كانون الثاني/يناير 2021، عقد مجلس حقوق الإنسان، عملاً بقراره 19/43، أول الاجتماعات الثلاثة المقرر عقدها في الفترة الفاصلة بين دورتين من أجل التآزر والتعاون بشأن حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. واستند الاجتماع إلى الاجتماعين السابقين المعقودين في الفترة الفاصلة بين دورتين عملاً بقرار المجلس 24/37. وتمثل موضوع هذا الاجتماع الثالث الذي استند إلى موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود في عام 2021، في "إعادة البناء بشكل أفضل: إدماج حقوق الإنسان في التعافي المستدام والمرن من جائحة كوفيد-19"⁽¹⁾. وركز الاجتماع على الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة بشأن الحد من أوجه عدم المساواة، والهدف 16 بشأن السلام والعدالة والمؤسسات القوية، وشدد على أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة. وتضمن الاجتماع جلسة افتتاحية رفيعة المستوى وجلسة مواضيعية وجلسة ختامية موجزة.

2- وترأس الاجتماع الممثل الدائم لتايلند لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، سيك واناميتي. وأدلى، كيفا لي. باين، نائب رئيس مجلس حقوق الإنسان بملاحظات افتتاحية حيث أشار إلى عديد قرارات المجلس التي تسلط الضوء على مدى أهمية النهج القائم على حقوق الإنسان والتدابير المراعية للمنظور الجنساني في ضمان التعافي الفعال من جائحة فيروس كوفيد-19. كما أدلى الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، إلزه براندز كيهريز، بملاحظات افتتاحية، حيث أبرزت الحاجة الملحة إلى وضع حقوق الإنسان في صلب تدابير التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها. وأدلت وزيرة الصحة والرعاية الاجتماعية في ولاية كيرالا، بالهند، ك. ك. شايلاجا، بالبيان الرئيسي الذي قدمت فيه معلومات معمقة عن فوائد الاستثمارات في الصحة العامة والتدابير المتخذة في ولاية كيرالا لضمان اتخاذ إجراءات إنسانية وشاملة للتصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها، باتباع نهج يراعي أيضاً أهداف وغايات خطة عام 2030.

3- وركزت الجلسة المواضيعية على التحديات التي يواجهها تنفيذ الهدفين 10 و16 منذ تقشي جائحة كوفيد-19 وعلى فرص تنفيذهما. وبحث المشاركون أوجه الترابط بين الهدفين، ولا سيما فيما يتعلق بمسائل التمييز المنهجي والمؤسسي واتساع أوجه عدم المساواة الاجتماعية - الاقتصادية، التي باتت أكثر وضوحاً في سياق الجائحة وتفاقمت بسبب آثارها.

4- وضمت الجلسة المواضيعية أربعة متدخلين، وهم: كبيرة مستشاري وكالة أوروغواي للتعاون الدولي، كارولينا فيريرا أوليفيرا؛ ورئيسة فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي، دومينيك داي؛ وممثلا الائتلاف الشعبي C19 (جنوب أفريقيا)، توريق جنكينز وفرنسينا نكوسي؛ والمنسقة المقيمة في صربيا، فرانسواز جاكوب. وتحدث ممثلو الحكومات الوطنية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وكيانات الأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية عن تجاربهم وعن الأدوات المستخدمة والتدابير المتخذة لإعادة البناء بشكل أفضل على طريق التعافي من جائحة كوفيد-19. وقد أدار الرئيس المناقشة المواضيعية. وقدم أيضاً ملاحظات ختامية عرض فيها الاستنتاجات التي خلص إليها الاجتماع والرسائل الرئيسية، بما فيها ما يتعلق بمدى أهمية حماية الحيز المدني، والتصدي للزيادة في خطاب الكراهية، ووضع حقوق الإنسان ومبدأ عدم ترك أحد خلف الركب في صلب جميع جهود التعافي من جائحة كوفيد-19.

(1) انظر: <https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf/2021>.

ثانياً - موجز المداوولات

ألف - الجلسة الافتتاحية

5- افتتح الرئيس المناقشة بعرض أهداف الاجتماع وطرائقه وأشكال عقده. وإذ تكرر بهذا الموضوع، فإنه أشار إلى الأثر المدمر لجائحة كوفيد-19 الذي قوض التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر على صعيد العالم، وعكس المكاسب الاجتماعية والاقتصادية، وفاقم أشكال التمييز وأوجه عدم المساواة القائمة بالفعل، وعرقل تطبيق مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب. وركب بالفرصة المتاحة لتبادل الممارسات الجيدة وتقديم توصيات لإعادة البناء بشكل أفضل، بإدماج حقوق الإنسان في إجراءات التعافي المستدام والمرن من الجائحة. وأشار إلى نتائج الاجتماعين الأول والثاني المعقودين في الفترة الفاصلة بين دورتين (انظر A/HRC/40/34، وA/HRC/43/33) التي سبقت إليها الاجتماع الثالث. وسيسهم التقرير الموجز عن الاجتماع في المناقشات التي ستخلل المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة في عام 2021.

6- وأبرزت السيدة باين في ملاحظاتها الافتتاحية مدى حسن توقيت إجراء المناقشة. وأشارت إلى استمرار جائحة كوفيد-19 في تقدمها جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان، نظراً لنقشيتها ولما يترتب على ذلك من ارتفاع في عدد الوفيات وحالات الإصابة، وتعرثر الاقتصادات، وتواصل أوجه عدم المساواة، وتعرض حقوق الإنسان للخطر، وتباطؤ تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتمثل أشد المتضررين في الفئات المهمشة والأكثر ضعفاً، بمن فيها النساء والفتيات المتضررات من زيادة العنف المنزلي. ويتعين تعجيل إجراءات التقدم نحو المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على الصعيد العالمي لتحقيق مستقبل أفضل للجميع بحلول عام 2030.

7- وأشارت السيدة باين إلى تزايد أوجه عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها ودعت إلى مزيد دعم أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها المتواصلة لبناء تنمية متكاملة ومستدامة على الصعيد المحلي. وقد ناشد مجلس حقوق الإنسان الدول ضمان أن تكون حقوق الإنسان في مقدمة وصلب الإجراءات الوطنية للتصدي إلى الجائحة والتعافي منها. وتضمن ستة وثلاثون قراراً من القرارات التي اعتمدت في دورتي المجلس الرابعة والأربعين والخامسة والأربعين إشارات إلى مدى أهمية اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان وتدابير مراعية للمنظور الجنساني، والحكم الرشيد، وحماية الحيز المدني، وإنشاء مؤسسات وطنية قوية لحقوق الإنسان، فيما يتعلق بإجراءات التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها. وسيواصل المجلس التداول بشأن أثر الجائحة وتدابير التعافي القائمة على حقوق الإنسان في دوراته المقبلة.

8- وأشارت السيدة كيهيريز في ملاحظاتها الافتتاحية إلى أن جائحة كوفيد-19 فاقمت مستويات الفقر وعدم المساواة المذهلة، بعد ما صنّفت آثارها وفقاً للثروة والدخل ونوع الجنس والعرق والانتماء الإثني وغير ذلك من الانقسامات الاجتماعية. ومن شأن ذلك أن يُسرّع بعدم الاستقرار، مع ما يترتب عليه الأمر من انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان. وعلى الرغم من أزمة حقوق الإنسان التي خلّفتها الجائحة، فإن التعافي يمثل فرصة تاريخية للدول لبناء عقد اجتماعي جديد يقوم على حقوق الإنسان وتكافؤ الفرص للجميع. ويمثل ذلك الهدف الرئيسي لدعوة الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان التي تؤكد على وجوب أن تكون حقوق الإنسان في صلب التنمية المستدامة.

9- وسيطلب التصدي لأوجه عدم المساواة وبناء عقد اجتماعي جديد تجدد الالتزام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والتخلي عن السياسات الاقتصادية التي تركز الثروة، والتغلب على نقص الاستثمار المزمّن في الخدمات العامة. ويتعين على الحكومات تعبئة الموارد المحلية والمشاركة في التعاون الدولي. ويلزم بذل جهود منسقة على الصعيد العالمي لضمان توافر اللقاحات المضادة لجائحة كوفيد-19 بتكلفة ميسورة وإتاحتها للجميع دون تمييز.

10- ويقتضي إعادة بناء الثقة في المؤسسات من أجل تحقيق تعاف سلمي وعادل ومنصف من جائحة كوفيد-19 توفير حماية أكبر للحريات الأساسية. ويشمل ذلك تدابير لحماية الحيز المدني، وضمان احترام حق الناس في التعبير عن آرائهم بحرية، وضمان مشاركة جميع الفئات مشاركة هادفة في وضع السياسات وصنع القرار.

11- وإذ أكدت السيدة كيهريز على أهمية تصنيف البيانات في رصد التقدم المحرز ووضع استجابات تقوم على الأدلة وتحّد من التمييز ولا تترك أحد خلف الركب، أشارت إلى تشجيع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء البيانات، بطرق منها تعزيز التعاون بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمكاتب الإحصائية الوطنية.

12- وعلاوة على ذلك، قدّمت المفوضية، بشراكة مع كيانات الأمم المتحدة، المساعدة التقنية على الصعيد الميداني من أجل تحقيق تعاف اقتصادي يقوم على حقوق الإنسان ويراعي المنظور الجنساني، وعملت على إدماج حقوق الإنسان في إجراءات تصدي الأمم المتحدة لجائحة كوفيد-19. والمفوضية، من خلال مبادرة الطفرة التي أطلقتها، أودت أيضاً خبراء اقتصاديين لتقديم المشورة بشأن مسائل منها معالجة أوجه عدم المساواة في تصميم نظم الحماية الاجتماعية، والحفاظ على الحيز المالي للوفاء بالحد الأدنى من الالتزامات الأساسية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

13- وقدّمت السيدة شيلاجا في بيانها الرئيسي لمحة عامة عن التدابير التي اتخذتها حكومة ولاية كيرالا من أجل التصدي لجائحة كوفيد-19. وتمكّنت الولاية من مواصلة جهودها الرامية إلى التصدي للجائحة ذلك أنها استثمرت في إنشاء بنية تحتية قوية للصحة العامة سمحت بتحقيق جزء كبير من غايات الهدف 3 قبل اندلاع الجائحة. وتتألف البنية التحتية للصحة العامة من مستشفيات حكومية مجهزة تجهيزاً جيداً وتضم خبراء طبيين متفرغين وشبكة واسعة من مراكز الصحة الأولية التي تمثل مستوى الاتصال الأول بالسكان. وفي عام 2017، أطلق مشروع للنواتج المتوخاة على مستوى القاعدة الشعبية بغرض تحويل قطاع الصحة العامة في سياق خطة عام 2030.

14- وقد وضعت حكومة ولاية كيرالا استراتيجية متعددة الجوانب لمكافحة جائحة كوفيد-19 واتّبعها، مما يدلّ على التزامها أمام الشعب وخضوعها لمساءلته، وعلى قدرتها على العمل بالتآزر مع المجتمع المدني. وقد قامت الولاية بإشراك مشرفين صحيين اجتماعيين معتمدين لضمان سهولة حصول المواطنين على دعم شامل فيما يتعلق بالرعاية الصحية. وتوفّر الحكومة، بالتعاون مع المجتمع المدني، الرعاية الصحية بالمجان للفقراء، وعلاجاً ميسوراً لأفراد الطبقة المتوسطة.

15- وبسبب الجائحة، نُفّذ الإغلاق الشامل في ولاية كيرالا وقُيّدت الحركة فيها بمشاركة الشعب وبالاعتماد على ثقته. وقد كفل المؤتمر الصحفي اليومي لرئيس الوزراء تواصلًا منتظمًا وشفافًا. كما اتسمت الحكومة باليقظة إزاء نشر معلومات مضللة بشأن كوفيد-19 على وسائل التواصل الاجتماعي.

16- ولمواجهة الأثر الاجتماعي والاقتصادي للإغلاق الشامل، اعتمدت الحكومة سياسة قوامها القضاء على الجوع. وكانت حكومة الولاية قد أعلنت عن حزمة تدابير تخص الرعاية الاقتصادية والاجتماعية وتضمنت توفير سلال غذائية بالمجان وصرف معاشات الضمان الاجتماعي مقدماً. وقد قدّم برنامج حماية الطفل قبل الابتدائي وجبات مجانية للأطفال في منازلهم لضمان حصولهم على طعام مغذ. كما نشرت الولاية آلاف المتطوعين لتعزيز باقي نظم الإغاثة والدعم الاجتماعي.

17- وفي حين اختار العمال المهاجرون في ولايات أخرى العودة إلى مسقط رأسهم خلال عمليات الإغلاق الشامل، اختار أكثر من 90 في المائة منهم في كيرالا عدم مغادرتها لأنهم كانوا متأكدين من الحصول على مأوى وثلاث وجبات يومية. وقد قامت حكومة الولاية بتدخلات في مجال الصحة العقلية،

بما في ذلك على مستوى المجتمع المحلي، حيث قدمت المشورة والدعم النفسي للأشخاص المعزولين من أجل مساعدتهم على التغلب على الخوف والقلق الناجمين عن الجائحة.

18- وقد أدى وجود بنية حكم لامركزي واتباع نهج شامل إلى تعميق الديمقراطية ومساءلة المؤسسات الحكومية على جميع المستويات، وهو ما ترتبت عليه ردة فعل إيجابية من الجمهور. وبما أن المعركة ضد الفيروس لم تنته بعد، فإن على البلدان ضمان مشاركة الجميع في إطار جهد موحد للتعافي من الجائحة بالاعتماد على نمو وتنمية مستدامين وشاملين.

19- وفي حين تسجل ولاية كيرالا أعلى معدل لمحو الأمية وأفضل أداء في مؤشرات التنمية البشرية في البلد، فإن الجائحة تهدد بتراجع هذا التقدم المحرز. وقد أدت أيضاً إلى تفاقم مدى ضعف المرأة والأفراد الأكثر تهميشاً في الولاية. وستتسبب الحكومة عدة مشاريع لزيادة مشاركتهم في القوى العاملة وتبسيط الضوء على أقل العمال بروزاً في الاقتصاد غير الرسمي.

20- وتشمل مبادرات التنمية المستدامة المقررة في استراتيجية التعافي من كوفيد-19 برنامجاً مستداماً لتنظيم المشاريع من أجل النهوض الاقتصادي بالمرأة والفئات والمجتمعات المحلية المهمشة. كما ستركز الحكومة على تحسين التنوع بين الجنسين في مكان العمل، والاستثمار في تولي المرأة لمراكز القيادة، وبناء مجتمعات محلية متعلمة ومستقلة وقادرة على الصمود. وستراجع سياستها المتعلقة بتوفير الرعاية الاجتماعية لمجتمع مغايري الهوية الجنسية، وستنفذ مشروعاً لنهج دورة الحياة بعنوان "أنوياتنا" للأشخاص ذوي الإعاقة.

21- وقد كشفت الجائحة الفجوة الرقمية العميقة في ولاية كيرالا. والحكومة، في إطار استراتيجيتها المتعلقة بالتعافي، ستطبق خطة مجانية للاتصال بالإنترنت لصالح الأسر التي تعيش تحت خط الفقر.

22- وأكدت السيدة شيلاجا مجدداً أهمية احترام حقوق الإنسان في إطار وضع حلول شاملة من أجل إعادة البناء بشكل أفضل في أعقاب الصراعات والأزمات، وتعزيز المؤسسات القوية والمجتمعات السلمية من خلال الحفاظ على الكرامة الإنسانية. وقالت إن هذه الجائحة تتيح للمجتمع العالمي فرصة لتوحيد صفوفه بهدف التركيز على الصحة العامة، وتوفير سبل عيش مستدامة، وتحقيق الاستقرار المناخي، وبلوغ مجتمعات منصفة، وهي من أهم عناصر التنمية المستدامة.

23- واختتم الرئيس الجلسة الافتتاحية بتبسيط الضوء على الاستراتيجيات التي طرحها المتدخلون من أجل التعافي بشكل أفضل في أعقاب جائحة كوفيد-19 باستخدام نهج قائمة على حقوق الإنسان وتعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

باء - المناقشة المواضيعية

24- أدار الرئيس المناقشة المواضيعية التي ركزت على الكيفية التي أدى بها التمييز التاريخي والمنهجي والمؤسسي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة في سياق جائحة كوفيد-19، وساهم بها في إعاقة تحقيق الهدفين 10 و16 من أهداف التنمية المستدامة. وافتتح الجلسة المواضيعية بدعوة المتدخلين الأربعة إلى تبادل خبراتهم وممارساتهم الجيدة في مجال التصدي لجائحة كوفيد-19. ودُعي المتدخلون الأربعة أيضاً إلى تبسيط الضوء على الحالات القطرية، وكذا التدابير المتخذة والمقررة للتعافي بشكل أفضل، والتصدي لأوجه عدم المساواة التي تفاقت بسبب الجائحة، وتعزيز المؤسسات، وضمان عدم ترك أحد خلف الركب، ووضع حقوق الإنسان في صلب استراتيجيات التعافي من كوفيد-19.

- 25- واستهلت السيدة فيريرا أوليفيرا مداخلتها بالقول إن أوروغواي حققت نتائج جيدة في إدارة جائحة كوفيد-19 من حيث توفير الخدمات الصحية، بيد أنه لا تزال هناك تحديات تواجه الاقتصاد. وقد سُجّلت زيادة في البطالة، بما أدى إلى ارتفاع مستويات الفقر وعدم المساواة، ولا سيما في صفوف النساء والأطفال والمسنين والأقليات الإثنية، وخاصة المنحدرين من أصل أفريقي.
- 26- وتمثلت إحدى الخطوات الأولى التي اتخذتها حكومة أوروغواي في تأمين الإمدادات والمعدات للمؤسسات الوطنية من أجل التخفيف من آثار الجائحة على الفئات الضعيفة والمعرضة للخطر. والمؤسسات المستهدفة هي المعهد الوطني للإدماج الاجتماعي للمراهقين، الذي يستقبل الأحداث الجانحين، وسجون النساء. وقد أعطيت الأولوية للمناطق الريفية والمدن الصغيرة من أجل الحصول على اللوازم والمعدات الطبية.
- 27- وقد أدرجت الحكومة تدابير التصدي لجائحة كوفيد-19 في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة الخاص بها للفترة 2021-2025. وإذ يرمي إطار التعاون وغيره من مبادرات الأمم المتحدة المشتركة إلى عدم ترك أحد خلف الركب، فإنهما يراعيان أثر الجائحة على المرأة، مع التركيز على النساء ربات الأسر والعاملات في القطاع غير الرسمي. ونظراً للعدد الكبير بالفعل لحوادث العنف ضد المرأة وقتل الإناث قبل انتشار الجائحة، سارعت الحكومة من جهودها الرامية إلى التصدي لجميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة.
- 28- وأعطت الحكومة الأولوية أيضاً لدعم سائر فئات السكان الضعيفة، مثل الأشخاص الذين يعيشون في الشوارع، والمهاجرين الذين يعانون من الفقر، والأشخاص ذوي الإعاقة. وشملت التدابير المتخذة، في جملة أمور، تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والعمل، بما في ذلك في القطاع الرسمي، ودعم تنظيم المشاريع في صفوف هذه الفئات.
- 29- واختتمت السيدة فيريرا مداخلتها بالقول إنه من المهم لأوروغواي وجميع الدول إعادة البناء بشكل أفضل ومختلف لمواجهة تحدي زيادة أوجه عدم المساواة، وإعمال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.
- 30- وأشارت السيدة داي إلى أن أوجه التفاوتات العرقية الممكن التنبؤ بها ظهرت منذ بدء جائحة كوفيد-19، ولم تحظ بالاهتمام الكافي من جانب بعض الحكومات. ويسجل السكان المنحدرون من أصل أفريقي ارتفاعاً في معدلات الإصابة وفي حدة المرض وفي معدل الوفيات بسبب جائحة كوفيد-19، ويرجع ذلك جزئياً إلى حضورهم غير المتناسب في مهن الخدمات، مثل خدمات الصحة المنزلية والقيادة والتوصيل، التي لا تسمح باعتماد الحجر الصحي أو تدابير السلامة المعززة. ومما يؤسف له أن عدداً قليلاً من الدول راعت هذا الجانب عند النظر في كيفية توزيع معدات وتدابير السلامة.
- 31- والأثر المفرط للجائحة على السكان المنحدرين من أصل أفريقي هو نتيجة الخيارات السياسية للدول الأعضاء. وإذ أشارت إلى التحيز ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي، لاحظت أن معدل الملاحقة الجنائية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي وسجنهم مرتفع بشكل مفرط في الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا أمر مقلق جداً بالنظر إلى خطر الإصابة بجائحة كوفيد-19 وانتشارها في السجون ومرافق الاعتقال. ولم تركز الاختبارات واللقاحات على خطر إصابة نزلاء السجون بالعدوى، على الرغم من الترتيبات المتخذة لفائدة موظفي الإصلاحات والعاملين فيها. وتناولت السيدة داي أيضاً التحيز في توزيع اللقاحات وأشارت إلى تنديد الأطباء المنحدرين من أصل أفريقي بما طالهم شخصياً من إهمال طبي وتجاهل وحرمان من الرعاية بسبب التحيز.

32- وبالإضافة إلى التحيز ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي في إجراءات التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها، فشل فريق الخبراء العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي فشلاً منهجياً ومستمراً في إدراج السكان المنحدرين من أصل أفريقي في خطة عام 2030. واعتراكاً بالمخاطر المحددة المرتبطة بإنكار حقوق الإنسان والتنمية في المجتمعات المنحدرة من أصل أفريقي، نشر الفريق العامل مؤخراً مبادئ توجيهية تنفيذية بشأن إدراج السكان المنحدرين من أصل أفريقي في خطة عام 2030⁽²⁾. وقد أظهرت ظروف جائحة كوفيد-19 أن مسائل التسلسل الهرمي المألوف والتحيز والعنصرية النظامية لا تزال تحكم السياسات والممارسات وتحدّد الفئات التي تعتبر حياتها مهمة، حتى في ظل انتشار جائحة عالمية. وتمثل المبادئ التوجيهية التنفيذية فرصة للدول من أجل إعادة التفكير في السياسات التي تديم الفوارق العرقية وتقصي السكان المنحدرين من أصل أفريقي. وقد أتاح الهدفان 10 و16 إطاراً لمواصلة التصدي لأوجه عدم المساواة والتمييز، بطرق منها جمع البيانات المصنّفة حسب العرق وتحليلها وتعهدها من أجل فهم الأثر المستمر للتفكير العنصري والعنصرية النظامية في عصر جائحة كوفيد-19.

33- وأبلغ السيد جنكينز والسيدة نكوسي بأنه في أعقاب المرحلة الخامسة من الإغلاق الشامل في جنوب أفريقيا، ظهر الائتلاف الشعبي C19 لجنوب أفريقيا بوصفه ائتلاًفاً شعبياً جماعياً يهدف إلى ضمان أن تكون إجراءات التصدي لجائحة كوفيد-19 متجذرة في العدالة الاجتماعية والمبادئ الديمقراطية. وفي معرض تسليط الضوء على تأثير جائحة كوفيد-19، كرّر السيد جنكينز والسيدة نكوسي دعوة الائتلاف إلى اتخاذ تدابير تعافٍ تعطي الأولوية للأشخاص المنتمين إلى مجتمعات العمال السود الفقراء والمجتمعات الريفية حيث ترتفع معدلات البطالة، ونقل فرص الوصول إلى المياه والمرافق الصحية، ونقل فرص الوصول إلى الرعاية الصحية وشبكات الأمان الاجتماعي. وقد تحمّلت المرأة العبء الأكبر من الرعاية الصحية وعانت على نحو مفرط من تبعات ذلك المتمثلة في المرض والفقر والعنف القائم على نوع الجنس. وقد تفاقم هذا الوضع إبان عمليات الإغلاق الشامل. ولذلك، شدد الممثلان على أهمية إعطاء الأولوية للمرأة في جميع مبادرات التعافي.

34- وبالنظر إلى تاريخ الفصل العنصري، فإن خطوط الصدع المرتبطة بعدم المساواة الهيكلية والعنصرية والفوارق بين الجنسين تجلّت على الفور إبان عمليات الإغلاق الشامل. وعلاوة على ذلك، شكّل نشر الشرطة العسكرية وإنفاذ القانون دون إشراك المجتمعات المحلية أو المجتمع المدني مصدراً قلقاً. وقد عمل الائتلاف، إلى جانب باقي منظمات المجتمع المدني وبدعم من لجنة جنوب أفريقيا لحقوق الإنسان، على رصد مبادرات التصدي والتعافي في ضوء المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ودعا ممثلا الائتلاف إلى توزيع اللقاحات على الجميع، بمن فيهم المهاجرون وطالبو اللجوء، توزيعاً منصفاً وغير تمييزي. كما شجعا المنظمات الدولية، مثل منظمة التجارة العالمية، على اتخاذ خطوات لضمان توافر اللقاحات وتيسيرها لجميع الدول وإزالة جميع الحواجز التجارية في هذا الصدد.

35- وبدأت السيدة جاكوب بالإشارة إلى وزارة حقوق الإنسان والأقليات والحوار الاجتماعي التي أنشئت حديثاً في صربيا وتسعى إلى إعمال حقوق الإنسان إعمالاً كاملاً وتحقيق التعافي بعد جائحة كوفيد-19. وسلطت الضوء على التعقيدات القائمة بين التدابير التقييدية المفروضة لوقف الجائحة وبين معايير حقوق الإنسان والحريات الفردية. وقد شكّلت جائحة-19 تحدياً خاصاً للفئات المهمشة والضعيفة، بمن فيها الأشخاص ذوو الإعاقة، والروما، والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين، والمسنون، والعمالون في وظائف غير رسمية وغير مستقرة. وفي حين

قامت صربيا، بما في ذلك بالتعاون مع الأمم المتحدة، باتخاذ إجراءات سريعة على جبهتي الصحة والحماية الاجتماعية، فإن الجائحة أفرزت أوجه ضعف وانعدام أمن جديدة، مما عرّض عدداً أكبر من السكان للخطر وقوض الأداء العام للمؤسسات الديمقراطية.

36- وقد عملت الأمم المتحدة بشكل وثيق مع وحدة الإدماج الاجتماعي والحد من الفقر لدى مكتب رئيس الوزراء، ومع مؤسسات حكومية أخرى في صربيا، لتنسيق عملية الوصول إلى جميع الفئات المعرضة للخطر بطرق منها خطة الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية، وإيجاد حلول عملية للتخفيف من أثر القيود. وإذ أشارت السيدة جاكوب إلى وجوب عدم اتسام الاستجابات بطابع تعسفي أو تمييزي، فإنها شددت على أهمية اتباع نهج يقوم على حقوق الإنسان إزاء بدء التلقيح ضد جائحة كوفيد-19، ويركز على الأفراد، بما في ذلك من حيث إمكانية الوصول إلى اللقاحات وتحديد الأولويات فيما بين الأفراد وفيما بين البلدان.

37- وأكدت السيدة جاكوب، في معرض إشارتها إلى الهدف 10، أنه من الملح أن تكفل الدول حصول جميع الفئات المعرضة للخطر على قدم المساواة مع غيرها على اللقاح، أينما وجدت في العالم. وفيما يتعلق بالهدف 16، أشارت إلى تركيز مجموعة تدابير التعافي من جائحة كوفيد-19 الخاصة بصربيا على جدول أعمال الحقوق والمساواة بين الجنسين وخطط الحماية الاجتماعية المتميزة وسيادة القانون، وكذا على الحكم الفعال. وتتوخى مجموعة التدابير هذه زيادة الاستثمار في زيادة توسيع نطاق الحيز المدني وجعله أمراً يسمح للمجتمع المدني وجميع الناس من المشاركة الحقيقية والهادفة في العمليات الاجتماعية والسياسية. كما تتوخى إرساء علاقة عمل أوثق مع القطاع الخاص، نظراً لما ينطوي عليه من إمكانات لإيجاد حلول مبتكرة للتحديات الجديدة. ويجب تدكير الشركات والجهات المستثمرة الكبرى بمسؤوليتها لا عن احترام حقوق الإنسان فحسب وإنما أيضاً عن العمل بشكل مجدٍ لصالح موظفيها وليس فقط لصالح المساهمين فيها. وفي الختام، قالت إن الوقت قد حان للدفع من أجل إعمال حقوق الإنسان إعمالاً كاملاً، إبان جائحة كوفيد-19 وبعدها، بالاعتماد على التضامن والمسؤولية المشتركة والمساءلة المتبادلة.

أثر جائحة كوفيد-19 وسبل التصدي لها

38- في مداخلات الحضور، رحّبت عدة وفود بحسن توقيت مناقشة الموضوع⁽³⁾. وبالنظر إلى الأثر العالمي لجائحة "كوفيد-19"، بما في ذلك فيما يتعلق بالصحة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ومجموعة التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان، أفاد المشاركون بأنه من المهم أن يناقش مجلس حقوق الإنسان تدابير إدماج حقوق الإنسان في التعافي المستدام والمرن من هذه الجائحة.

(3) وردت مداخلات خطية وشفوية من الجهات التالية: أذربيجان، وأرمينيا، وإكوادور، وأوروغواي، وباكستان، والبرازيل، والبرتغال، وتايلند، والدانمرك، ورواندا، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وشيلي، والصين، والفلبين، وفيجي، وكندا، وكوبا، وكولومبيا، ولكسمبرغ، وملديف، والنرويج، والنيجر، والهند؛ الاتحاد الأوروبي؛ ومنظمة العمل في مجال التدخين والصحة، ورابطة التوعية بالصدّات والوقاية منها، ورابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين، ومركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وشبكة حقوق الطفل، وأكاديمية جنيف للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، والرابطة الدولية لمساعدة المسنين، ومبادرة مستكشف أحوال الشعوب الأصلية (بالاشتراك مع الفريق العامل الدولي المعني بشؤون الشعوب الأصلية)، والتحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة، والمنظمة الدولية لأرباب العمل، والفريق العامل الدولي المعني بشؤون الشعوب الأصلية، والمنظمة الدولية لرفعة شأن الأمهات، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند، ومكتب أمين المظالم في الأرجنتين (بالنيابة عن التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان)، ومنظمة إنفاذ الطفولة الدولية، ومركز الجنوب؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وأمانة الاتفاقية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، والمجموعة الرئيسية للمرأة، والتحالف العالمي لوضع المعايير المرجعية. ويرد بعض البيانات في الرابط التالي: www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/Pages/SecondIntersessionalMeeting2030Agenda.aspx

39- وأعربت الدول عن قلقها من أن تشكل الجائحة، بالإضافة إلى كشفها ومفاقتها أوجه الضعف وعدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، خطراً يعجل بالتراجع الديمقراطي، ويضعف احترام حقوق الإنسان، ويضع عراقيل إضافية أمام تحقيق خطة عام 2030.

40- وأكد بعض المشاركين أن التقدم في التصدي للجائحة يجب ألا يفضي إلى إضعاف الديمقراطيات أو ارتكاب المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان. واتباع نهج قائم على حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين واحترام الحيز المدني وحرية الصحافة وتوطيد الديمقراطية هو السبيل الوحيد للمضي قدماً في مكافحة جائحة كوفيد-19 وتنفيذ خطة العمل 2030. وذكر المشاركون بأن مجلس حقوق الإنسان أكد مراراً أهمية اعتماد نهج يقوم على حقوق الإنسان ويراعي المنظور الجنساني في تنفيذ خطة عام 2030، بما في ذلك في سياق جائحة كوفيد-19.

41- وإذ لاحظ عدد من الوفود أن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة كان بطيئاً وغير مكتمل قبل انتشار الجائحة، فإنها أعادت تأكيد أهمية اعتبار الانتكاسات الأخيرة تذكيراً بالحاجة الملحة إلى تقوية العزم الجماعي على تنفيذ الأهداف بحلول عام 2030 وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ولاحظ بعض المشاركين أنه ينبغي إعطاء الأولوية للحق في الحياة والحق في الصحة وفي جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأكثر تضرراً من جائحة كوفيد-19. وأكدوا على ضرورة زيادة الاستثمار في مجالات الصحة، ومياه الشرب المأمونة، والمرافق الصحية، والسكن اللائق، والتعليم الجيد، والحماية الاجتماعية، والوصول إلى الغذاء، والسلامة، ونشر معلومات دقيقة عن الجائحة، وتهيئة بيئة صحية ونظيفة.

42- ودعا عدد من الوفود إلى الابتعاد عن النماذج الاقتصادية التي تعطي الأولوية لمصالح السوق والأرباح والاستخراجات. وإذ أكد عدد من المشاركين من جديد على إطار حقوق الإنسان باعتباره أفضل نهج لتوجيه التنمية الشاملة والمستدامة، فإنهم دعوا إلى إحداث تحول أساسي نحو اقتصادات تركز على البشر والكوكب.

43- ورأى عدة مشاركين أن إجراءات التصدي للجائحة التي تحترم حقوق الإنسان من شأنه أن يسفر عن نتائج أفضل، بما في ذلك فيما يتعلق بالصحة والاقتصاد. وأشارت كيانات الأمم المتحدة إلى تعاونها بشأن إطار الأمم المتحدة للتدابير الاجتماعية والاقتصادية الفورية لمواجهة كوفيد-19، الذي استند إلى حقوق الإنسان ووضع الناس في صلب عملية التعافي. وأشارت إلى استناد الإطار إلى مبادئ المشاركة والإدماج، والمساءلة وسيادة القانون، وعدم التمييز والمساواة، بما يشمل مجموعة أهداف التنمية المستدامة، بما فيها الهدفان 10 و16.

44- وأشار بعض المشاركين إلى أن أكبر خطر يعترض تعافي الدول يتمثل في العودة إلى التشرف على المدى المتوسط⁽⁴⁾. وأكدوا أن ذلك لن يفضي سوى إلى المزيد من الحرمان بل وإلى زيادة حدة عدم المساواة، وأنه يجب مقاومته بضراوة إذا ما أُريد تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. ولكي تتفقد الأهداف الإنمائية للألفية بفعالية في البيئة الجديدة لجائحة كوفيد-19، يجب على الدول أن تتبّع سياسات اقتصادية حقيقية لإعادة التوزيع وتعالج أوجه عدم المساواة القائمة. وفي نهاية المطاف، يتعين توفير اقتصاد قائم على الحقوق يعالج أوجه عدم المساواة الهيكلية من جذورها.

45- ولاحظ بعض المشاركين أن البلدان النامية تعاني من أسوأ العواقب الاجتماعية - الاقتصادية لهذا المرض بسبب أوجه عدم المساواة بين الدول والطابع غير العادل للنظام الدولي وعدم تسديد الديون الخارجية، وهو ما يهدّد تحقيق خطة عام 2030. وإذ اعترف العديد من المشاركين بأهمية سد فجوة عدم المساواة بين

(4) أظهرت الشبكة الأوروبية المعنية بالديون والتنمية أن ما لا يقل عن 80 بلداً تعهد بالفعل لصندوق النقد الدولي بتنفيذ تدابير نقدية شديدة (أو ترمي إلى خفض التكاليف) بين عامي 2021 و2023 (انظر www.eurodad.org/arrested_development).

الدول، فإنهم دعوا إلى التضامن والتعاون العالمي وتبادل المعارف والتكامل من أجل التصدي لجائحة كوفيد-19. وقد اعتُبرت هذه الأمور حاسمة في ضمان عدم تخلف أي فرد أو جماعة أو مجتمع محلي أو دولة عن الركب في عملية التعافي من جائحة كوفيد-19، بما في ذلك ما يتعلق بالحصول على اللقاحات.

46- وأشارت عدة وفود إلى أنها قامت، بهدف التخفيف من أثر جائحة كوفيد-19، باستحداث الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة، بما في ذلك تقديم المساعدة النقدية للفئات المهمشة. كما اعتمدت المساعدة المحددة الأهداف لفائدة أكثر القطاعات تضرراً، بما في ذلك التحويلات النقدية الطارئة للمشاريع التجارية الصغيرة، والدعم الغذائي، والائتمانات الصغيرة للنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص المنتمين إلى الأقليات.

47- ولاحظ المشاركون أن بعض الدول قدمت أيضاً مساعدات نقدية وغير نقدية لمواطنيها في الخارج، واستحدثت برنامجاً لإعادة مواطنيها الذين تأثرت سبل عيشهم في البلدان المضيفة لهم بوصفهم عمالاً مهاجرين. وأبرزت إحدى الدول أثر الجائحة العالمية على العمال المهاجرين والبحارة الذين كثيراً ما يُغفلون في مبادرات التصدي والتعافي. وينبغي معالجة أوجه ضعفهم هذه وتعزيز رفاههم وقدرتهم على الصمود في جميع الجهود المبذولة مستقبلاً.

48- وشدد عدد من الوفود على أهمية السعي إلى ضمان أن تكون حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين في صلب إجراءات التصدي والتعافي على الصعيد العالمي على المدى القريب جداً والبعيد. ويتطلب إعادة البناء على نحو أفضل وأكثر مراعاة للبيئة قيادة وجهوداً متجددة لتحقيق الهدف 16.

أوجه عدم المساواة وعدم التمييز

49- أوضح العديد من المشاركين بقوة أنه لا مكان لأي نوع من التمييز في التصدي لجائحة كوفيد-19 أو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ودعوا إلى إعطاء الأولوية لأكثر فئات المجتمع ضعفاً وتهميشاً في جميع جهود التصدي والتعافي.

50- وأعرب عدد كبير من المشاركين عن قلقهم لأن جائحة كوفيد-19 كشفت عن التمييز القائم على أساس نوع الجنس وفاقمته. وباتت العديد من النساء العاملات في القطاع غير الرسمي يعانين من حالة انعدام أمن مالي أشد، حيث لا يوجد دخل منتظم أو شبكات أمان اجتماعي فعالة. وأعرب أيضاً عن القلق لأن الجائحة عكست مسار التقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، وضاعفت أيضاً من خطر فقدان ما تحقق على مدى عقود من مكاسب محدودة وهشة.

51- وقد أسهمت عمليات الحجر، وإغلاق المدارس، وغير ذلك من القيود المفروضة على الحركة للحد من انتشار كوفيد-19 في زيادة حادة في معدلات العنف القائم على نوع الجنس، وتسبب تعطل الشبكات الاجتماعية والواقية في عدم حصول الضحايا على الدعم. ودعا العديد من المشاركين إلى اتخاذ إجراءات جريئة من أجل التصدي بفعالية للعنف القائم على نوع الجنس. كما يلزم اتخاذ إجراءات جريئة لتنفيذ سياسات اقتصادية تراعي المنظور الجنساني وضمان مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والهادفة في عمليات صنع القرار عند إعادة البناء بشكل أفضل وقيادتها لتلك العمليات. وينبغي أن يشمل ذلك إشراك المنظمات النسائية في التخطيط الوطني لإجراءات التصدي لجائحة كوفيد-19 وبذل جهود أكبر لتجنب استجابات وأحكام لا تراعي نوع الجنس وضمان عدم ترك المرأة خلف الركب.

52- وانضم عدد من المشاركين إلى الدعوة إلى وقف التمييز وانتهاكات حقوق الإنسان في إجراءات التصدي للجائحة. ودعا المشاركون إلى التركيز على ضمان عدم التمييز ضد المرأة، وكذلك على حماية

الأطفال والشباب، والسكان الأصليين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص الذين يعانون من أمراض غير معدية، والمسنين، والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، والروما وغيرهم من الأقليات، والمشردين داخلياً، واللاجئين وعديمي الجنسية، والمهاجرين الدوليين، والعمال المهاجرين، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملتي صفات الجنسين، وغيرهم ممن تضرروا على نحو مفرط من جائحة كوفيد-19.

53- وأما باقي المجموعات التي تتطلب اهتماماً أكبر في سياق خطط الانتعاش الاقتصادي فتتمثل في الفلاحين والعاملين في القطاع غير الرسمي. وفيما يتعلق بالوضع الخاص للفلاحين، أشار المشاركون إلى إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية وإلى أهمية احترامه في إجراءات التصدي لجائحة كوفيد-19 والجهود المبذولة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

54- ولاحظ عدة مشاركين أن الأشخاص الذين يعيشون في فقر يحتاجون إلى دعم إضافي وإمكانية الوصول إلى منصات الحماية الاجتماعية التي تتجاوز فترة جائحة كوفيد-19 وينبغي إدراجها على نحو كاف في استراتيجيات ومبادرات التعافي. والتصدي لأزمة عدم المساواة التي أضحت أكثر وضوحاً مع هذه الجائحة يستلزم، ضمن أمور أخرى، إبراز ما هو مخفي وتشجيع مزيد تصنيف البيانات لتعزيز بروز الفئات المهمشة.

السلام والعدل والمؤسسات القوية (الهدف 16)

55- كان هناك توافق عام في الآراء على أن إعادة البناء بشكل أفضل يتطلب التزاماً متجدداً بالهدف 16 وبناء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع.

56- ودعا المشاركون إلى اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف من أجل التصدي لجائحة كوفيد-19، وتأثروا أهمية وجود نظام متعدد الأطراف ديمقراطي وقابل للمساءلة. وعلى وجه التحديد، ينبغي للدول القيام بما يلي:

(أ) دعم إجراءات متعددة الأطراف من أجل التصدي لأزمة كوفيد-19 وما بعدها، استناداً إلى مبادئ حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والمساءلة والتضامن والتعاون الدولي؛

(ب) تعزيز الأمم المتحدة وكياناتها، مثل منظمة الصحة العالمية، وتمويلها؛

(ج) ضمان موارد مستدامة للنظام الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، وضمان مشاركة المجتمع المدني مشاركة كاملة وشاملة وميسورة في جميع الإجراءات؛

(د) دعم وحماية أعضاء منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان في حصولهم على المعلومات، وممارستهم حرية التجمع والتعبير، وتفاعلهم مع الأمم المتحدة وكياناتها وعملياتها دون خوف من الانتقام أو التخويف أو المضايقة؛

(هـ) تعزيز المساءلة عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان؛

(و) تعزيز الروابط بين المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وهيكل الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

57- وأبرز بعض المشاركون أهمية كفاءة وفعالية الخدمات العامة، بما في ذلك أداء المؤسسات القضائية لوظائفها. وأشاروا إلى التدابير التي اتخذتها السلطة القضائية لاستخدام المنصات والأدوات الرقمية في عقد المداولات باستخدام الفيديو، مما أتاح للمحاكم أن تشتغل رغم القيود المفروضة على

الحركة. وينبغي أن تراعي استراتيجيات التعافي الأدوات والأساليب المبتكرة التي تسمح بإرساء مؤسسات تتسم بالشفافية والعدل والإنصاف واحترام المواعيد وتتجاوز فترة جائحة كوفيد-19.

58- وسلط المشاركون الضوء على المبادرات التي اتخذت خلال هذه الجائحة، بما في ذلك الإفراج عن الأشخاص المسلوبية حريتهم. ولا يقصد من هذا الإفراج معالجة اكتظاظ السجون فحسب، بل أيضاً التصدي لأثر الجائحة في مرافق الاحتجاز.

59- وأشار المشاركون إلى قرار مجلس حقوق الإنسان 9/45 بشأن دور الحكم الرشيد في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ولا سيما فيما يتعلق بأثر جائحة كوفيد-19 على إمكانية الحصول على الخدمات العامة ومشاركة المواطنين في الحياة العامة، بطرق منها التكنولوجيات الجديدة.

60- وكثر بعض المشاركين الدعوة إلى ضمان مشاركة كل شخص في التصدي بفعالية للتحديات التي تطرحها الجائحة وتمكينه من ذلك. وعلاوة على ذلك، أعرب بعض المشاركين عن رأي مفاده أن ثمة حاجة إلى خطة تعبئة وطنية تشمل وحدات الحكم المحلي والقطاع الخاص، من أجل التقدم نحو حكم شامل وتعاuf مستدام ومرن وشفاف وعادل من جائحة كوفيد-19.

61- وأكد عدة مشاركين أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لعبت دوراً محورياً في توفير إجراءات قائمة على الحقوق من أجل التصدي لجائحة كوفيد-19. وقد أثر دورها في التصدي للتدابير التقييدية التي اعتمدتها بعض الحكومات من أجل حماية الحياة تأثيراً إيجابياً في الممارسة الكاملة لحقوق الإنسان الأخرى. وقد أدت هذه المؤسسات دوراً مهماً في التحذير من انتشار كراهية الأجانب والتمييز ضد الفئات المهمشة والضعيفة التي أفرزتها الجائحة. وأشار المشاركون أيضاً إلى الدور المهم الذي تؤديه هذه المؤسسات في تبادل المعلومات، بما في ذلك تصحيح المعلومات الخاطئة عن الجائحة وعن اللقاحات المضادة لكوفيد-19. وفي بعض الدول، نجحت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في بناء الثقة من أجل التصدي للإحجام عن تلقي التلقيح، وفي تسليط الضوء على كيفية تعزيز اللقاحات لمدى امتثال خطة عام 2030.

62- وأكد عدد من الدول مجدداً أهمية تعاون المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات المجتمعات المحلية، والمجموعات النسائية، والمدافعون عن حقوق الإنسان، والمنظمات الدينية، والجهات الفاعلة الأخرى من غير الدول، مع الحكومات للتغلب على هذه الجائحة وإعادة البناء بشكل أفضل. وأشار إلى ضرورة أن يشكل النهوض بالأعمال التجارية من المساهمة الكاملة في خطة عام 2030 ودعم جهودها الرامية إلى بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك في سلاسل الإمداد، عنصراً مهماً في مبادرة التعافي. وعلاوة على ذلك، جرى التأكيد على أهمية حماية حقوق العمال ودعم وضع نظم حماية اجتماعية عادلة وشاملة. وتوفّر المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان خريطة طريق مهمة لعمل الدول والأعمال التجارية على حد سواء.

63- وسلط العديد من المشاركين الضوء على التدابير اللازمة لضمان عدم استمرار أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من أوجه عدم المساواة في حرمان الكثيرين من الخدمات وعدم تقاطعها بسبب جهود التعافي الجديدة من جائحة كوفيد-19. وينصب التركيز الآن على إدارة المخاطر، وإعادة فتح الاقتصاد تدريجياً، والتحضير لإطلاق برنامج تلقيح واسع النطاق، بطرق منها مختلف أنواع المؤسسات، التي يجب أن تستعد لتوزيع اللقاح وتقديم الخدمات العامة ذات الصلة على نحو سلس وشفاف ومنصف.

64- وأكد الرئيس في ملاحظاته الختامية على أن حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة تعزّز بعضهما البعض، بما في ذلك في سياق التصدي لجائحة كوفيد-19 من أجل ضمان التعافي المستدام. كما أقر بدور آليات حقوق الإنسان في المساعدة على توجيه إجراءات التعافي. وشدد على قيمة تحديد

أفضل الممارسات، وكرر تأكيده على عدم وجود حل واحد يناسب الجميع في عملية التصدي لآثار الجائحة وعواقبها. ويجب أن تصاغ إجراءات المساعدة التقنية وبناء القدرات على وجه محدد بحيث تتلاءم مع البيئة الخاصة للبلد المتلقي.

ثالثاً - الاستنتاجات والرسائل الرئيسية

65- استُخلصت من الاجتماع الاستنتاجات والرسائل الرئيسية التالية:

- (أ) وفاء الدول بالتزاماتها بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية ينطوي على أهمية قصوى في عملية التصدي بفعالية للخدمات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والتعافي منها بشكل أفضل وتحقيق الأهداف المحددة في خطة عام 2030؛
- (ب) جائحة كوفيد-19، وإن كان مأساة إنسانية، تشكل فرصة تاريخية للدول من أجل بناء عقد اجتماعي جديد يقوم على حقوق الإنسان وتكافؤ الفرص للجميع، بعيداً عن السياسات التي تزيد من حدة التمييز وعدم المساواة؛
- (ج) من الضروري السعي إلى تحقيق التعافي بطريقة شاملة، بحيث يولى اهتمام خاص لكل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والمدنية والسياسية والثقافية، وتوضع الكرامة الإنسانية لكل شخص في صميم الجهود المبذولة؛
- (د) من الضروري أن يكون أي تقييد لمدى التمتع بحقوق الإنسان ضرورياً ومتناسباً ومؤقتاً وغير تمييزي، وأن يمثل التزامات الدولة بموجب قانون حقوق الإنسان الساري امتثالاً كاملاً؛ وقد قدمت هيئات معاهدات حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة توصيات واضحة في هذا الصدد؛
- (هـ) عند تصميم الاستجابات الطارئة لجائحة كوفيد-19، سيتعين على الدول أن تستخدم مواردها المحدودة بطريقة محددة الأهداف ومصممة خصيصاً للوفاء بالتزاماتها الفورية في مجال حقوق الإنسان كي تتيح للجميع ودون تمييز الحد الأدنى من المستويات الأساسية للتمتع بالحقوق في الصحة والغذاء والمياه والصرف الصحي والسكن والتعليم؛
- (و) من الضروري أن تلتزم الدول، في إطار استراتيجياتها الرامية إلى التعجيل بالتعافي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبناءً على الكم الهائل من التوصيات القطرية والمواضيعية الصادرة عن آليات حقوق الإنسان، بتعبئة الموارد المتاحة وتخصيص أقصى قدر منها لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تدريجياً مع التركيز بشكل خاص على أكثر الفئات تهميشاً. وينبغي تكثيف الجهود من أجل ضمان الميزنة القائمة على حقوق الإنسان، والحد من أوجه عدم المساواة، وزيادة مواءمة السياسات الاقتصادية والمالية القطرية مع التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان؛
- (ز) من الضروري مراعاة أوجه عدم المساواة بين الدول وتباين القدرة على الاستجابة بفعالية للأزمة فيما يتعلق بالقدرة على تحمل الديون والتجارة الدولية وتوفير اللقاحات، ولا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً. وفي حين ينبغي للدول أن تبدي تضامناً دولياً يتماشى مع إعلان الحق في التنمية، فإنه ينبغي أن تُصمَّم المساعدة التقنية الدولية وفقاً للسياق الخاص لكل بلد، حيث لا يوجد حل واحد يناسب الجميع؛
- (ح) الحصول على اللقاحات وتوزيعها على نحو منصف وغير تمييزي داخل الدول وفيما بينها يعتبر أمراً ضرورياً من أجل التعافي الفعال. ولأن الصحة حق، فإنه ينبغي التعامل مع اللقاحات المضادة لكوفيد-19 على أنها سلع عامة عالمية؛

(ط) الجائحة عززت الحاجة إلى أن تزيد الدول من الاستثمار في رصد حقوق الإنسان وفي جمع البيانات المصنفة وتحليلها. وإجراءات الرصد والبيانات ضرورية لمعالجة التمييز وأوجه عدم المساواة وضمان إشراك الجميع في تصميم وتنفيذ التدخلات الاجتماعية - الاقتصادية ذات الأهداف المحددة لعدم ترك أحد خلف الركب والوصول أولاً إلى المتخلفين عنه منذ زمن بعيد؛

(ي) من الضروري زيادة قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية، واعتماد وتنفيذ نهج قائم على حقوق الإنسان لجمع البيانات وتحليلها، من أجل تحسين الاسترشاد بها في تصميم استراتيجيات التعافي من كوفيد-19 ورصدها. وينبغي تعزيز التعاون الوثيق بين المكاتب الإحصائية الوطنية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لدعم الجهود الرامية إلى التحرك نحو اعتماد نهج قائم على الحقوق إزاء البيانات؛

(ك) المرأة تتحمل العبء الأكبر من الرعاية الصحية وتعاني بصورة مفرطة من تبعات ذلك المتمثلة في المرض والفقر والعنف قائم على نوع الجنس. وقد تفاقم ذلك خلال عمليات الإغلاق الشامل. ولذلك، يجب أن تكون استراتيجيات التعافي مراعية للمنظور الجنساني وغير تمييزية، وأن تهدف إلى إنهاء جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات؛

(ل) من الضروري حماية الفئات الضعيفة والمهمشة وتمكينها للمشاركة في وضع السياسات والتعافي، من أجل إبراز المخفي والتصدي لأشكال التمييز المتعددة والمستمرة، بما فيها التمييز ضد السكان الأصليين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص المصابين بالأمراض غير المعدية، والمسنين والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، والروما وغيرهم من الأقليات، والمشردين داخلياً، واللاجئين وعديمي الجنسية والمهاجرين الدوليين والعمال المهاجرين، والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفة الجنسين، وغيرهم من الأشخاص المتضررين بشكل مفرط من جائحة كوفيد-19؛

(م) جائحة كوفيد-19 هي فرصة للدول من أجل إعادة النظر في السياسات التي تديم الفوارق العرقية وتقصي السكان المنحدرين من أصل أفريقي. ويوفر الهدفان 10 و16 من أهداف التنمية المستدامة إطاراً لمواصلة التصدي لأوجه عدم المساواة والتمييز بما يتماشى مع القوانين والمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛

(ن) استراتيجيات التعافي التعاوني الشاملة التي تضم نهجاً إزاء المجتمع بالكامل تقتضي مشاركة فعالة من المجتمع المدني، بما فيه الجماعات الشعبية والمنظمات المجتمعية، والمدافعون عن حقوق الإنسان، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام، والمنظمات النسائية؛

(س) لا بد من اتخاذ التدابير اللازمة لتوسيع نطاق الحيز المدني من أجل السماح للمجتمع المدني بأن يشارك بصورة مجدية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وينبغي أن تسمح هذه التدابير للأفراد والجماعات بالحصول على المعلومات والمساهمة في سياسات واستراتيجيات التعافي من جائحة كوفيد-19 والمشاركة فيها، وأن تعزز حرية التعبير والإعلام وتكوين الجمعيات، وهي أمور أساسية للتنمية المستدامة والسلام؛

(ع) لا بد للدول أن تبني القدرة المؤسسية على تنفيذ استراتيجيات التعافي القائمة على حقوق الإنسان والمسترشدة بأهداف التنمية المستدامة. ويشمل ذلك التزام الدول بموجب الهدف 16 بتعزيز قدرة واستقلالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. كما يتطلب الاستثمار الاستراتيجي في الخدمات العامة من أجل النهوض بإعمال الحقوق بطريقة شاملة وشفافة؛

- (ف) لا بد من الحصول على المعلومات، والتواصل بصورة شفافة، والتضامن، وتقاسم المسؤولية، والمساءلة المتبادلة، لبناء الثقة بين السكان والدولة من أجل تحقيق التعافي الفعال؛
- (ص) لا بد من الاستفادة إلى أقصى حد من الفرص التي يتيحها إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ودعوة الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان، وذلك في سياق التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها وفي إطار الجهود المبذولة لدعم عقد اجتماعي جديد؛
- (ق) الأمم المتحدة ملزمة بأن تعمل بشكل وثيق مع جميع الشركاء المحليين والدوليين لتيسير التواصل مع الفئات المهمشة وجعل مشاركتها وحمايتها وانخراطها في صنع السياسات مسألة ذات أولوية؛
- (ر) مجلس حقوق الإنسان ملزم بأن يواصل تطوير عمله الرامي إلى تحديد وتسخير أوجه التآزر بين حقوق الإنسان وخطة عام 2030، بما في ذلك في سياق التعافي من جائحة كوفيد-19، مع التركيز على تيسير تبادل الخبرات العملية والتعلم من الأقران؛
- (ش) لا بد من الاستمرار في تمكين تعاون مجلس حقوق الإنسان مع المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة، بطرق منها زيادة استخدام إسهامات المجلس في دورة المنتدى السنوي وإشراك الخبراء المستقلين المكلفين من المجلس في عمليات المنتدى ومناقشاته.